رؤية عربية للتعاون والشراكة مع الاتحاد الأوربي
الاستثمار والتكامل الاقتصادي مثالاً

أ.د. زكي حنوش
أستاذ إدارة الأعمال- عميد كلية الاقتصاد جامعة حلب، سوريا

ملخص:
تقدم هذه الورقة رؤية عربية للتعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتحاول طرح مجموعة من الأسئلة تتعلق بالدور الأوربي حول الاستثمار في الدول العربية وما هي الصيغ المقترحة لتفعيل مناخ الاستثمار العربي والترتيبات للازمة لذلك.

Résume :
Une vision arabe sur la coopération et le partenariat avec l'Union Européenne, et traite un ensemble de questions concernant le rôle de l'Union Européenne en matière d'investissement dans les pays arabes. De plus, des formules sont proposées pour améliorer le climat d'investissement arabe et les conditions appropriées.

سنركز في ورقتنا هذه كمثال على التعاون العربي الأوربي أو ربما الشراكة كما جرت التسمية، كوسيلة أساسية لضمان دفق مؤشر للاستثمارات الاوروبية إلى الوطن العربي وربما العكس أيضا من خلال لدور المتميز الذي يمكن أن يقوم به الاتحاد الأوروبي في تنمية الاستثمارات الأجنبية في العالم العربي وذلك انطلاقا من أن الاتحاد الأوروبي هو أهم تكتل إقليمي بالنسبة للمنطقة العربية، وعلى العرب أن يستفيدوا من رغبة أوروبا المدعمة بالمصلحة في الشراكة التي تعتبر الاستثمارات أداتها الأولى والأكثر فعالية.

وفي هذا الصدد نقول أن أية اتفاقية أوروبية عربية تطلب رد فعل من حيث التكامل الاقتصادي العربي من اجل الآثار السلبية على النشاط الاقتصادية والتجاري العربي، إذ من غير المنطقي على الإطلاق عقد شراكة عربية أوربية بينما يظل الوضع بين الدول العربية على المستوى الأفقي سكنا.

يقودنا هذا التحليل إلى ضرورة الرد على جملة من التساؤلات التي يمكن من خلال الإجابة عليها رسم المعالم الأساسية التي من شانها تدعيم العلاقات الاقتصادية العربية العربية من جهة والعربية الاوروبية من جهة أخرى ولعل من أهم هذه التساؤلات التي سنحاول الإجابة عليها ترد فيما يلي:

ما هو الدور الأوربي المطلوب عربياً في مجال الاستثمار؟
ما هو المطلوب من العرب فيما بينهم؟
ما هي الصيغ المقترحة لتفعيل مناخ الاستثمار العربي؟
ما هي ترتيبات إعداد مناخ الاستثمار؟

وسط التطور الهائل الذي يشهده الاقتصاد العالي وبخاصة من خلال بروز التكتلات الاقتصادية الدولية، وقيام المنظمة العامية للتجارة، وتسارع حركة رؤوس الأموال بحثا

عن المزيد من الربحية والأمان، برز الاستثمار كأحد العوامل الاقتصادية المولدة للنمو الاقتصادي، خاصة بعد ازدياد الاتجاه نحو التوسع في تطبيق نظرية الاستثمار بهدف التصدير وتراجع تطبيق نظرية إحلال الواردات التي سادت لفترة طويلة، وهذا يؤكد جدلية العلاقة بين الاستثمار الإنتاجي والتجارة لتحقيق معدلات متسارعة من النمو.

ويمكن تلخيص أهم المستجدات للاقتصادية الدولية بما يلي[1]:

1. الانفتاح الدولي على الصعيد لجاري والاستثماري والمعلوماتي مع ما يخلفه هذا الانفتاح من منافسة شديدة لا حدود لها، وانتقال متسارع لرؤوس الأموال والخدمات دون اية قيود أو عوائق تحكم تفاوت النسبية، وتباين الفرص الإنتاجية لتحقيق الربح الأعلى يفتح أيضا الباب على مصراعيه للمضاربة العالمية الشرسة.

2. بروز التكتلات الاقتصادية الكبرى مع ما تحقه من تفوق إضافي وما تخلفه من قيود حمائية ومنافع اقتصادية داخلية كبيرة، ومع ما تتيحه من إمكانات استثمارية هائلة ومن أهمها هو معلوم: النافتا في أمريكا الشمالية، والاتحاد الأوروبي، والاسيان، كما في نطاق التعاون بين هذه الكيانات منتدى أسيا- الباسيفيك الذي يضم في عضويته دولا تنتج نصف إنتاج العالم من السلع والخدمات[2].

ووفق ما يبينه الواقع الجديد فان هذه التكتلات العملاقة وما تمنحه من مزايا تفضيلية للسلع والخدمات المنتجة في دول أعضائها بفضي إلى أوضاع تنافسية بالنسبة للدول غير الأعضاء لم تكن تواجهها من قبل وأصبح دخولها لأسواق دول التكتلات أمرا بالغ الصعوبة.

ويستدعي ذلك من الدول غير المنضمة إلى التكتلات اقتصادية التفكير والعمل سريعا لضمان مصالحها الاقتصادية وذلك أما عن طريق التوصل لترتيبات ملائمة مع بعضها البعض أو مع بعضها كجهة ومع بعض تلك التكتلات، ويمكن اعتبار قيام- السوق العربية المشتركة- والتجارة البينية العربية، والعربية الاوروبية مثالا على ذلك.

3. الاتجاه العالمي المتزايد نحو تحرير الاستثمار والسعي لعقد اتفاقية دولية حول إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة TRIMS في إطار منظمة التجارة العالمية.

4. الاتجاه المتزايد نحو العولمة الذي يوفر للشركات متعددة الجنسيات أو الشركات الأممية البيئة الاقتصادية المثالية لجعل العالم سوقا موحدة تحكمها المنافسة المطلقة[3].

5. احادية ركائز النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة والمعسكر الشرقي متمثلة في:

أ. النظام النقدي العالمي بادرة صندوق النقد الدولي.
ب. النظام الاستثماري العالمي بإدارة البنك الدولي.
ج. النظام التجاري العالمي بإدارة منظمة التجارة العالميةWTO.

يطرح الواقع العالمي الجديد والتغيرات المرافقة له وتسارع وتيرة ظاهرة العولمة تحديات غير مسبوقة للاقتصاديات العربية التي تثقل الديون كاهل غالبيتها، كما أن الكثير من هياكلها الإنتاجية وآليات السوق فيها غير كفؤة وغير ناضجة إن لم تكن مشوهة. إضافة إلى ذلك فان هذه الاقتصاديات تعاني أيضا من رصيد ضعيف للأداء

التنموي الذي تراجع معدله بشكل عام في السنوات الأخيرة بحيث لم يضارعه في هذا التراجع سوى دول أوربا الشرقية ودول إفريقيا جنوب الصحراء[4].

وفي ضوء ما تقدم فان استمرار استجابة الاقتصاديات العربية لسياسات العولمة وركائزها وهي مجزأة وقطرية يعني مزيدا من التبعية عبر أشكال جديدة بدأ تأثيرها السياسي والاقتصادي يظهر واضحا وبالتالي فانه بدون قيام تكتل اقتصادي عربي- من اقل أشكاله إلى أكثرها- يدعم القوة التنافسية العربية ويدعم الإمكانات القطرية ضمننا فان ذلك سيؤدي في النتيجة إلى[5]:

- شطب أية إمكانات لتحقي الفائض الاقتصاديات اللازم لعملية التنمية المشوهة أصلا وزيادة الفرص أمام الاستهلاك الترفي وبصورة متوحشة في كل القطاعات.

-إضعاف ما تبقى من إمكانات ومقومات الدولة عبر الدور المتنامي للقطاع الطفيلي مما سيؤدي إلى إضعاف الاقتصاد الوطني ورأس المال المحلي ويجعله عرضة للابتلاع من راش المال الأجنبي.

- من المتوقع في ظل الوضع العربي الراهن تزايد حجم الديون الخارجية من حوالي 350 مليار دولار وربما إلى الضعف مع نهاية العقد الأول من القرن الحالي مع بقاء الأموال الهاربة والمهربة إلى الخارج والمقدرة 1500 مليار دولار حيث هي الآن بحثاً عن فرص استثمارية في اقتصاديات اكسر قوة وأماناً.

- في ظل إلغاء الحدود الجمركية وفتح الأسواق الخاصة بعد 2005 ستتعرض الصناعات العربية القطرية إلى انهيار كبير نتيجة إغراق الأسواق المحلية بمختلف المنتجات الأجنبية مع استمرار غياب القدرة على المنافسة. واستمرار ظاهرة اندماج أسواق المال العربية (المجزأة) مع الأسواق الدولية فإذا ارتأت الدول العربية أن تدرأ التهميش الكبير لاستقلال قرارها الوطني أو الحد منه في ظل العولمة، فلا بد من خيار التكتل الاقتصادي المتين. ولعلى إقامة منطقة التجارة العربية الحرة هو دليل وعي سياسي عربي متزايد حول ضرورة السير في هذا الاتجاه، والأمل هنا إن لا تكون مسيرة إنشائها منطقة التجارة الحرة سيلقي مصير القرارات الاقتصادية السابقة منذ أكثر من نصف قرن وحتى الساعة، عندئذ تكون الدول العربية قد اختارت عمليا طريق الانخراط انفراديا ومسار العولمة مع كل مضامينها الاقتصادية والسياسية والثقافية السلبية وانعكاساتها على الصعيد القرار الوطني والهوية الوطنية، وسيكون ذلك خيارا خاطئا بكل المقاييس لان حجم العوامل الخارجية المحيطة بالقرار الانفرادي القطري سيؤدي في اغلب الحالات إلى تهميش أي قرار وطني يسعى إلى الاستقلالية والسيادة، ومن هذه العوامل:

أ. الاتساع الكبير في التجارة الدولية قياسا إلى الناتج المحلي وتنوع قنواته.
ب. تعاظم الاندماج بين الأسواق المالية العالمية.
ج. ازدياد تدفق الأموال والاستثمارات المباشرة الخاصة.
د. التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
ه. ازدياد تدفق القوى العاملة بين الدول.

وقد ينتج عن ذلك ازدياد درجة التجانس الاقتصادي بين الدول، بما في ذلك تجانس الأنماط الاستهلاكية، مع ملاحظة أن دولا كثيرة تحاول مقاومة هذا التحول بالتشديد على خصائصها القومية في مختلف المجالات، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ترى أي الخيارين أفضل بالنسبة للعرب سواء كأنظمة أو كشعب؟ الخيار الافرادي- خيار التهميش والاحتواء وضعف القوة التفاوضية والتنافسية- أم خيار التكامل مرورا بمنطقة التجارة الحرة، والسوق العربية المشتركة؟ والصيغة هنا تحمل الإجابة التي لا تحتاج إلى إيضاح[6].

تجدر الإشارة هنا إلى أن المشروعات الاقتصادية العربية التكاملية أو التعاونية وغيرها ظهرت للوجود منذ أكثر من نصف قرن ولم تجد طريقها للتنفيذ.

والسبب ذلك هو:

إن الإطار السياسي الذي تعمل فيه كل قطر عربي وتجري فيه مساعيه الإنمائية يبدو هو العامل الأكثر تحكما في مسيرة التعاون العربي، وانه المحدد لسقف ذلك التعاون في محصلته النهائية، ففي ظل ظروف التجزئة والتفكك وعدم نضوج النظام السياسي واكتمال نموه، وفي غيبة الوي بأهمية التعاون والتكامل العربي بكل مجالاته وأبعاده، يميل كل قطر بل يحرص على التمسك بسيادته بشكل صارم، ومقاومة أية محاولة للانتقاص منها لاسيما ضمن مجموعته الإقليمية.

ولقد ترتب على ذلك أن أخفقت الأقطار العربية سهواً أو عمداً في تفهم مزايا العمل المشترك وتكامل الموارد مثل:

- مزايا الحجم الكبير
- التقاسم العادل للمنافع
- تيسير الحصول على الحاجات الأساسية بكلفة أدنى.
- التوسع في الأسواق وفي فرص العمل .
- توسيع قاعدتي العرض والطلب.
- إمكانية تعزيز القاعدة الإنتاجية وتنوعها.
- اتساع حجم التبادل.
- تحسين الموقع على الخارطة الدولية سياسياً واقتصادياً.
- زيادة القوة التفاوضية أو تدعيم القدرة التنافسية.

إضافة إلى ذلك فان أهمية العمل المشترك بدءا من المنطقة الحرة والسوق العربية المشتركة، وصولا إلى التكامل الاقتصادي أو أكثر، تبدو بشكل واضح واكبر في ظل المستجدات العالمية الراهنة والتي سبقت الإشارة إليها. فإذا كانت المشروعات التكاملية الاقتصادية قد شلت حتى رغم حماس الأنظمة العربية لها علنا وليس ضمنا بسبب الإرادة السياسية غير الغائبة بل المتواجدة ضمنا في التراخي(عبر الإعلان) عن دعم الاتفاقيات وخلافها[7]. كل ذلك يشير إلى إن العرب أخفقوا في تفعيل من الاتفاقيات الجماعية لتعزيز التعاون والتبادل التجاري والتي منها السوق العربية المشتركة لعام1964[8].

ومهما يكن من أمر فان مساحة التفاؤل لابد وأن تدعم باستمرار، فاعلان منطقة التجارة الحرة العربية البرى، ربما تكون جزءا من هذه المساحة ومدخلا يفضي إلى السوق العربية المشتركة من جديد كهدف يعاود الظهور بين الحين والحين لكنه هذه المرة يعود بقوة لم نشهدها من قبل.

ولا تخفى بالطبع الأسباب التي تجعل فكرة السوق العربية المشتركة تطرح بشدة من جديد، وتلح فعاليات عربية كثيرا في الدعوة إلى إحياء فكرتها وبعث الروح في ميثاقها خاصة وقد بدا بالفعل تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة. لقد أصبح واضحا حجم التحديات التي تواجه الآمة في لحظات انتقالها مع غيرها من الأمم إلى القرن الحادي والعشرين وهي تحديات تنبع من مصادر شتى، وتهدد بإلحاق أفدح الأضرار ليس فقط بالمستقبل الاقتصادي للأمة، ولكن بات الخطر يلتف حول هويتها وثقافتها ووجودها القومي أيضا. فهناك تحديات العولمة، وانفتاح الأسواق، وشراسة الشركات عابرة القومية، وتنامي النزعة نحو يناء التكتلات الاقتصادية الإقليمية، واشتداد حمى التنافس الاقتصادي، ومخاطر التهميش التي تنتظر الكيانات الصغيرة وغير المؤهلة للمنافسة، والسماوات المفتوحة في عالم الاتصالات والمعلوماتية الخ.

وهناك أيضا من جانب آخر القوى الإقليمية المتحفزة لدور جديد في منطقة الشرق الأوسط خصما من حساب قوى إقليمية عربية كبرى أو بفرضه على العرب خيارات تتعارض مع مصالحهم[9]. ومن هنا تأتي أهمية قيام هذه السوق وضرورتها القصوى لمستقبل الأمة العربية كجاذب- إضافة لمزاياها الأخرى- للاستثمارات العربية البينية والدولية التي لا يمكن ضمان حضورها أو إحضارها في كيانات صغيرة غير قادة على المنافسة وغير مغرية إضافة إلى ضعف تأهلها لذلك. ولعل ما يشجع على طرح هذا الموضوع ان الموقف العربي اليوم- على الأقل على صعيد العمل الاقتصادي- أكثر استعداد للاستجابة لهذه التحديات فقد زالت أو كادت التباينات الأيدلوجية الحادة بين الاقتصاديات القطرية، وانهمكت هذه الاقتصاديات في تجارب متقاربة للإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة عبر توجهات مشتركة فيما يتعلق بفلسفة الاقتصاد الحر مع انحسار الخيارات العربية إن لم انعدامها بصدد المستقبل المنظور[10]، وبالتالي يمكن القول بان إقامة السوق العربية المشتركة هي المشروع الوحيد الذي يحقق قوميا وحدة الهدف والمصير للشعب العربي الذي تربطه منظومة ثقافية واحدة ونسيج اجتماعي متجانس وهوية حضارية واحدة، وهي بالمقابل ضرورة حياة وبقاء، خاصة وان فرص التعاون والتكامل بين الدول العربية من اكبر مجالات التنافس بينها.

يضاف إلى ذلك من أسباب –كما سبق إيضاحه- أن المتغيرات العالمية أدت إلى خلق نظام تجاري دولي جديد يهدف إلى تحرير التجارة العالمية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية وفتح الأسواق أمام الصادرات من جميع الدول ويركز هذا النظام على آلية السوق وعلى قدرة الدولة على الدخول على التنافس وبطبيعة الحال فإن السوق العربية المشتركة ستدعم القدرة التفاوضية للعرب كما القدرة على التنافسية أيضا. في مواجهة أو التعامل مع التكتلات الاقتصادية الكبرى بدءا من النافتا NAFTA والأفتاAFTA والآبيكAPEC ومنظمة التجارة الحرة لرابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN وانتهاء بالاتحاد الأوروبي الذي يعتبر من أكثر هذه التكتلات رغبة في

التعامل مع الكتلة العربية ليس لمصلحته الاقتصادية فقط بل لمصلحته السياسية أيضا عبر مشروع الشراكة كما أنه من أكثر هذه التكتلات استعدادا للاستثمار في المنطقة ومتنافسا عليها ربما مع أمريكا بالدرجة الأولى ومن هنا فإن هذه الورقة ستركز على إمكانات الاستثمار الأوروبي العربي المشترك والمتبادل ومقومات ومتطلبات تحقيق ذلك كله بالنسبة للطرفين العربي وأوروبا.

تعد دول الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الأول للوطن العربي حيث تأتي في المرتبة الأولى بين المجموعات الإقليمية الأخرى في التجارة الخارجية، اذ يستوعب الاتحاد أكثر من 30-35% من إجمالي فقيمة التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية- بصرف النظر عن نسب توزيعها الافرادي-وبالمقابل تحتل الدول العربية نحو8-10% من التجارة الخارجية الأوربية، أما في مناطق العالم الأخرى فتشير الإحصائيات إلى ان التجارة البينية بين الدول الاتحاد الأوروبي 60% وفي شرق آسيا 40% وفي شمال أفريقيا 36%. ويلاحظ ان توجه البناء الأوربي لا ينطلق فقط من أفكار تحقيق الكيانات الاقتصادية الكبيرة، وإنما من الرغبة في تعميق العلاقات بين أعضائه وقد انعكس ذلك على أسواقه المالية التي صارت تعمل باعتبارها سوقا عالمية تتجاوز الحدود الأوروبية.

و على هذا الأساس يمكن أن يكون لذلك آثار على سياسات الاستثمار في الدول العربية (خاصة إذا كانت تمثل مجموعة أو تكتلا) سواء دول الفائض أو دول العجز، فمع توسع الأسواق المالي وتحررها من القيود ثم مع ثورة الاتصالات والمعلومات، أصبحت الأسواق المالية معبرة عن أكثر حجم من المعاملات الدولية في شكل نوع جديد من الثروة ، وهي الثروة المالية، ومن شأن هذا التطور في الأسواق المالية أن يضع أمام دول الفائض العربية وسائل للتمويل والتوظيف يصعب منافستها.

و من جانب آخر فإن دول العجز التي تحتاج إلى التمويل عليها أن تراعي لجذب الاستثمارات من دول الفائض أو حتى لصيانة مدخراتها المحلية أن تخذ في الحسبان أن منافسة هذه الأسواق المالية الكبيرة تقتضي توفير ضمانات ومزايا مقابلة لتكوين المدخرات والاستثمارات العربية قدر الإمكان في المنطقة العربية ذاتها ، والخلاصة أن تحرير الأسواق المالية الأوروبية يمكن أن يمثل منطقة شديدة لجذب المدخرات العربية[11].

بالمقابل فإن أي تكتل اقتصادي تجاري عربي مهما كانت صيغته يمكن أن يمثل منطقة جذب شديدة للاستثمارات الأوربية خاصة وأن فرص الاستثمار اليوم هي اكبر مما كانت عليه في أي وقت مضى ولا نجانب الصواب إذا قلنا أنها تنافسية، وبإمكان الدول النامية ومنها العربية أن تختار بين أكثر من بديل وبوضع تفاوضي جيد كمجموعة تضمها السوق العربية المشتركة سواء في مواجهة فرص أو عروض الاستثمار الأوربية أو الأمريكية أو اليابانية وخلاف ذلك.

فالأوضاع العالمية أو العولمة تسمح بالاستفادة من ذلك إلى ابعد الحدود-إذا توفرت لمتخذي القرار العربي الإدارة السياسية والوعي القومي المستقبلي- فوضع تلاشت فيه بعض ملامح الحدود السياسية، ومثلها الجغرافية وأيضا الاقتصادية- مما يساعد إلى حد

بعيد على جذب الاستثمارات التي ستكون أكثر إقبالا في حالة التعامل مع سوق كبيرة كالسوق العربية المشتركة.

إن ذلك لن يصبّ في مصلحة الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية فقط بل يصبّ– من خلال الوضع التنافسي على الأسواق وفق ما أشرنا إليه قبل قليل – في مصلحة الاتحاد الأوربي أو أية تكتلات أو قوى استثمارية أخرى، فالأوربيون (مثلا) يريدون الحفاظ على وضعهم التنافسي خاصة في مواجهة الولايات المتحدة. وعلى العرب أن يستوعبوا هذه الحقيقة وغيرها عندما يخططون لمصالحهم المشتركة.

فقد اظهر تقرير الاستثمار الدولي لسنة 2000 الذي تصدره أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(انكتاد) أن السعودية تصدرت قائمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية في العام الماضي، إذ بلغ إجمالي التدفقات الواردة إليها 4.8 بليون دولار وتمثل 55% من إجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة الواردة للدول العربية والبالغة8.7 بليون دولار. ولفت التقرير الذي أوردت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مقتطفات منه أن مصر تمكنت في العام الماضي من استقطاب1.5 بليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي نحو17% من الإجمالي الوارد إلى الدول العربية، فيما استقطب المغرب 9.7% بواقع 847 مليون دولار. وعلى رغم ضخامة مبالغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية في العام الماضي، إلا أنها متواضعة عند مقارنتها بحجم التدفقات الاستثمارية حول العالم، إذ لم تتجاوز 1% من إجمالي التدفقات العالمية الواردة التي وصلت 865 بليون دولار، كما أنها لا تشكل سوى 4.2% من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية والتي بلغت 207 بليون دولار في العام نفسه. وبين التقرير أن القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية خلال الفترة من 1980 إلى 1999 بلغت 89 بليون دولار، أي ما يعادل 6.2% من إجمالي التدفقات العالمية التراكمية الواردة خلال الفترة المذكورة والتي زادت على 4.8 تريليون دولار. وأشار إلى أن السعودية تلقت خلال الفترة المذكورة ما نسبته 37.6% من الإجمالي التراكمي الواردة للدول العربية وبما قيمته 33.4 بليون دولار لتتصدر بذلك الدول العربية المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وبناء على ذلك على العرب لمواجهة التحديات التي ذكرناها أن يتبنوا إستراتيجية ذات بعدين، الأول يتناول تفعيل الاتفاقيات والمشروعات العربية التي في مقدمتها السوق العربية المشتركة. وإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. أما البعد الثاني فيتجه إلى الدخول كمجموعة في اتفاقات مع التكتلات الاقتصادية على مستوى العالم يوفر للعرب قدرة تفاوضية وتنافسية أفضل.

وفي هذا الصدد نقول أن أية اتفاقيات أوربية عربية تتطلب رد فعل من حيث التكامل الاقتصادي العربي من اجل تجنب الآثار السلبية على النشاط الاقتصادي والتجاري العربي، إذ من غير المنطقي على الإطلاق عقد شراكة عربية أوربية بينما يظل الوضع بين الدول العربية على المستوى الأفقي ساكناً. يقودنا هذا التحليل إلى ضرورة الرد على جملة من التساؤلات التي يمكن من خلال الإجابة عليها رسم المعالم الأساسية التي من

شانها تدعيم العلاقات الاقتصادية العربية العربية من جهة والعربية الأوروبية من جهة أخرى ولعلى من أهم هذه التساؤلات التي سنحاول الإجابة عليها ترد فيما يلي:

ما هو الدور الأوربي المطلوب عربياً في مجال الاستثمار؟

ما هو المطلوب من العرب فيما بينهم؟

ما هي الصيغ المقترحة لتفعيل مناخ الاستثمار العربي؟

ما هي ترتيبات إعداد مناخ الاستثمار؟

أولاً: ما هو الدور الأوربي المطلوب عربياً في مجال الاستثمار؟

1- في مجال الاستثمار المباشر:

إن المطلوب عربيا دفق مالي استثماري يوفر للعرب ما لا يقل عن 200 مليار دولار كاستثمارات في مجالات البنى الأساسية، وفي مجالات الزراعة، والصناعة، والسياحة، وفي مجالات دعم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتامين الكوادر البشرية المدربة على التكنولوجية العالية خاصة وأن مناخ الصراع الخفي اقتصادياً- على الأقل – بين أوربا وأمريكا يساعد على ذلك.

كما يمكن للعرب أن يطالبوا أوربا بتعميم برامج (الأوفست) أو ما يسمى بالتوازن الاقتصادي بحيث يشمل ذلك صفقات السلاح وغيرها من العقود المدنية، كأن يشترط استثمار 40-50% من قيمة العقد أو الصفقة في مشاريع رفيعة المستوى تقنياً وذات قيمة مضافة عالية. ويمكن ان تتضمن برامج الاوفست توزيع هذا الاستثمار على مشاريع توطين التكنولوجيا ودعم البحث العلمي، وتطوير مؤسسات التعليم والتعليم المهني بتخصيص جزء من هذه المبالغ لذلك. خاصة وأن نحو 50% من مستوردات العرب(عدا صفقات السلاح) تأتي من أوربا، وكمثال عملي على ذلك[12]:

بدأت دولة الإمارات بتطبيق برامج الاوفست منذ حوالي أكثر من ست سنوات بهدف استقطاب لتكنولوجيا المتطورة من الدول الموردة للسلاح وذلك في إطار حملتها الرامية إلى تقليل الاعتماد على الصادرات النفطية وتنويع مصادر الدخل ودفع التنمية بالاعتماد على تعددية الموارد. وتطبق السعودية هي الأخرى برامج الصفقات المتبادلة على نطاق واسع بعد نجاحها في استقطب استثمارات كبيرة في البرامج المطبقة في المجال العسكري، ويعتبر المشروع المنبثق عن العقد الممنوح لشركة(أي.تي.اند-تي) الأمريكية للاتصالات وحجمه نحو أربعة مليارات دولار الأكبر في القطاع المدني، في حين تضمن عقد(اتفاق اليمامة) الموقع مع بريطانيا في متصف الثمانينات وقيمته أكثر من 20 مليار جنيه إسترليني(حوالي 25 مليار دولار) اكبر برنامج(اوفست) عسكري في منطقة الخليج.

وقد قيمة المشاريع السعودية في نطاق برنامج المبادلة هذا المبادلة 8 مليار يساهم فيه القطاع الخاص كشريك رئيسي حيث ستؤدي إلى أكثر تسعة آلاف وظيفة وزيادة مساهمة القطاع غير النفطي في إجمالي الناتج ونقل التكنولوجيا المتطورة.

وهناك فرصة أخرى أو ما يمكن أن يتحول إلى مطلب آخر للعرب وهو إقناع الأوربيين باستثمار ما يوازي العجز التجاري بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوربي، حيث يبلغ هذا العجز 30-40 مليار دولار سنوياً في مشاريع تنموية يخصص جزء منها أيضاً لمشروعات مثل:

- مشاريع البنية التحتية
- التعليم والتدريب والتأهيل
- البحث العلمي، وتوطين التكنولوجيا.
- التنمية الصناعية

وفي مجال هذه التنمية بالذات يمكن اقتسام القيمة المضافة بين الطرفين العربي والأوربي أو احتساب نسبة أكبر من هذه القيمة للطرف العربي.

إن هذه التطلعات المشروعة للعرب(باعتبار أي تعاون أو شراكة بينهمو بين أوربا) يحقق الأخيرة مصالحها التنافسية مع أمريكا واليابان من شانه أن يدفع عجلة التنمية بمعدلات أكثر تسارعا إلى الإمام وبالتالي خلق فرص عمل تستوعب جزء من (مليون عامل) التي يضخمها التضخم السكاني إلى سوق العمل سنويا. وهنا ستكون الفرصة مواتية للعرب(أن يؤهلوا) عبر أو بمساعدة الأوربيين(الاتحاد الأوروبي) هذه الزيادة في قوة العمل مهنيا وفنيا وتكنولوجيا كما سنرى تاليا. وهكذا سيتشابك أو يتفاعل ايجابيا التطور الصناعي المتحقق من خلال برامج الاوفست والبرامج الأخرى مع قوة العمل المؤهلة والمدربة لينعكس مباشرة على معدلات حركة دائرية تراكمية.

2- في مجال العمالة المؤهلة:

يشكو المستثمرون في الدول العربية عموما من قلة العمالة لعربية المؤهلة تقنيا أو انخفاض كفاءتها فالمفارقة في توفر عمالة رخيصة ولكنها ناقصة الخبرة والكفاءة التي تتطلبها الاستثمارات وتصبح المشكلة اكبر عندما يتعلق الأمر بمشروعات صناعية تعتمد على طرق إنتاج معقدة ومتطورة، إذ أن مثل هذه المشروعات لا تحتاج فقط إلى موظفين إداريين من ذوي الكفاءة والخبرة ويتقنون استخدام الكمبيوتر ووسائل الاتصال الحديثة(أن توفروا) وإنما أيضا إلى عمال مهرة يستطيعون تشغيل خطوط الإنتاج عالية التقانة وصيانتها.

وإلى ذلك نضيف إلى ذلك بأن الاستثمار المناسب لا يرتبط بتوفر الثروات الطبيعية والأيدي العاملة غير المؤهلة والرخيصة بمقدار ما يرتبط بتوافر أيدي عاملة تتمتع بتأهيل مهني وحرفي وتقني وخبرات كافية.

ولأن الاتحاد الأوربي يسعى إلى دفع التنمية في المنطقة العربية انسجاماً مع رؤيته وتحقيقاً لأهدافه ومصالحه وفق ما سبق بيانه. (وحتى وفق الرؤية العربية كما طرحناها عن برامج الأوفست) فإن من المطلوب منه أن يسعى أو يساهم في برامج تأهيل العمالة العربية تعليماً وتدريباً وتقانة. أما عبر إعداد وتمويل البرامج التدريبية، أو توفير وسائل التكنولوجيا وأدواتها لدعم برامج التدريب والتأهيل، أو المساهمة في تمويلها، وتعتبر هذه المساهمات ضمنا بوابة رئيسية للدخول في مجال الاستثمار لاحقا.

3- في مجال التعليم والنظام التعليمي:

في دراسة إحصائية لأحد الباحثين يحدد الباحث[13] حجم التحديات الكمية لنظم التعليم العربية في القرن القادم ويراه هائلا، فسكان الوطن العربي عند منتصف هذا القرن سيكون حوالي 700 مليون نسمة وإذا كان الوطن العربي قد حقق انجازا لا باس به في مجال التعليم خلال الخمسينات لغاية التسعينات حيث قفز عدد المسجلين في مراحل التعليم من 5 ملايين إلى 50 مليون، وتضاف عدد الجامعات أكثر من 15 مرة، فان حجم التحدي المقبل يحتاج إلى جهد اكبر مما بذل خاصة امن ما بذل من جهد حتى الآن مزال قاصرا على حل مشكلات تفشي الأمية وعدم الاستيعاب الكامل، هذا ناهيك عن الأمية الأبجدية.

وفي ضوء هذا التقدير الذي يعتبر امتداد للوضع الحالي والمعتمد على نسبة سنوية 2% و الذي يعطي للسكان رقما مثاليا، فان عدد التلاميذ المطلوب تعليمهم سيطل إلى حوالي 90 مليون طالبا نصفهم في المرحلة الابتدائية و37 مليون في المتوسط والمرحلة الثانوية وحوالي 5.6 مليون في التعليم العالي، وإذا اعتبرنا أن تكلفة الطالب ستبقى كم هي أي 1183 دولار(كما هو مقدر الآن)، فان تكلفة التعليم في الوطن العربي سنة 2015 ستصل إلى 106 مليار، وهو مبلغ ضخم يحتاج إلى استثمارات كبيرة لا يمكن تلبيته إذا استمرت التنمية ومستويات التنسيق العربي عند مستواها الراهن. أما أعداد المعلمين الواجب توفرها عام 2015 فسيبلغ 4.25 6 مليون معلم، منهم نصف مليون للتعليم العالي.

وإذا حسبنا الكلفة مع حساب نسبة التضخم ومحاولات تحسين العملية التعليمية بإدخال بعض الكترونيات الحديثة والتي يحتاجها العلم الحديث والضرورية لرفع كفاءة المتخرجين، أو حسبنا الزيادة المتوقعة في رواتب المعلمين، فان ذلك يعني الارتفاع الهائل في النفقات التعليمية التي تحتاجها نظم التعليم العربية لتقوم بمهمة التصدي للتحديات الكمية الناجمة عن زيادة السكان وزيادة الطلب على التعليم. وهذا يعني أن الأمر يحتاج إلى طرح بدائل جديدة (كيفية) نوعية سواء لضغط الإنفاق التعليمي أو تنويع مصادر التمويل بحيث يمكن القيام بتلك المهمة[14]، ويمكن أن تساهم الاستثمارات الأوربية في دعم مؤسسات التعليم العالي والفني كالمساهمة في إقامة الجامعات الخاصة ومراكز التدريب..الخ.

4- في مجال المعلوماتية:

يمكن للجانب الأوربي تحديداً القيام بتقديم المساعدة المادية والعلمية للتنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير الأوربية وبين مثيلاتها العربية والاستثمار في مشروعات مشتركة لا يمكن إقامتها على المستوى القطري العربي ولا القومي. في مجالات: الزراعة، البنى التحتية، البيئة على سبيل المثال لا الحصر.

وفي اضعف الحالات فانه لابد من إنشاء شبكة معلومات عربية أوروبية تجمع كل ما ينتج في ميادين البث والاكتشاف المنجزات الجديدة في أوروبا وتضعه تحت تصرف مراكز البحوث والتطوير العربية، إضافة إلى إعطاء الدول العربية معاملة تفضيلية وفق

مبادئ(WTO) بإقامة مشروعات مشتركة تقترن بجملة من المساعدات والمعاملة التفضيلية في ميادين العالية، وصناعة الدواء والتجهيزات الطبية، ووسائل الاتصال...الخ.

و تعتبر الفرصة من الناحية الزمنية مواتية تماما ومناسبة لان الارتباط بأوربا في عملية التعليم بالإمكان اكتسابه الآن بكلفة منخفضة، وهكذا يبدو أن أوربا مطالبة أن تساعد عربيا على تطوير مؤسسات البحث العلمي، والتطوير وقواعد المعلومات وشبكات الاتصال وجملة من الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي أتينا على ذكرها.

5- في مجال توطين التكنولوجيا وإعداد الموارد البشرية:

- إن نقطة الانطلاق الرئيسية في حياة التكنولوجيا المتقدمة عربيا لابد وأن تعتمد على مصادر خارجية- وهي في قضيتنا أوربا- وبالتالي يصبح من واجب أوروبا رعاية هذه القضية الأساسية في العمل الاستراتيجي في مضمار التكنولوجيا أيا كان مستواها والاستثمار في مجالاتها المتنوعة:

أ. تحتل المقدرة المحلية على الاستطلاع والتنبؤ والتقويم التقاني من قبل الكوادر الحلية دورا هاما في التمثل والهضم والنقل والحيازة والتوطين وتفكيك الحزم والتعديل والإضافة وهو مطلب آخر يفترض أن تعطيه أوربا أهمية متميزة وأولوية في مشاريع استثماراتها، وهكذا تطرح مسالة النقل والتوطين ضرورة وإعداد الأطر البشرية لتكون في مستوى استيعاب مضمون التكنولوجيا المطلوب نقلها وتوطينها باستمرار.

ب. إن إعداد وتأهيل الأطر البشرية الذي يجب أن يتراوح تدريجيا باتجاه الوطن العربي، وهذا يعني انه-ولفترة زمنية- على الجانب الأوروبي أن يتعاون في إحداث وحتى إدارة واستثمار مؤسسات التأهيل والتدريب العربية(تماما كما هو الحل المفترض في لمشروعات التكنولوجيا) وبالتالي بقاء الصلة قائمة في طرفي الشراكة.

ت. إن المساعدة والتعاون في مجال توطين التكنولوجيا صناعة واستخداماً يجب ألا ينتهي عند إنشاء المعاهد أو المراكز التي يتطلبها التوطين فحسب بل أنه يتطلب بناء جسور بين فعالية التعليم أو التدريب وبين فعاليات البحث والتطوير والإنتاج. كما يتطلب إعداداً وتحضيراً مسبقاً لتعليم وتدريب الطلبة العرب سواء في الدول العربية أو في أوربة. كلما كان ضرورياً في المجالات التي تطرحها وتستوجبها التكنولوجيا المتقدمة.

ث. بترتب على ذلك أن تبذل أوربا جهدا حقيقيا من خلال المساهمة في توفير متطلبات تغير أنماط التعليم خبرة ومالا في مرحلة المختلفة، ليصبح أكثر تقبلا لمتطلبات التكنولوجيا المتقدمة ومناسبا لها ولشروط التعامل معها.

ج. بداية ونهاية فان على الاتحاد الأوربي أن يساهم مساهمة فعالة ومؤثرة في تحديث وفي تطوير واستكمال ما هو ناقص والمساهمة في إقامة ما يمكن تسميته بمنظومة العلوم والتقانة العربية.

ثانياً: المطلوب من العرب فيما بينهم:

ما سنقوله في هذا المجال مطلوب في كل الأحوال كشرط مسبق لأحداث حالة تشجيع الاستثمار أيا كان مصدرهن لان ذلك مطلوب من العرب لمواجهة استحقاقات المرحلة

الراهنة بكل أبعادها والقادمة بكل مخاطرها وتعقيداتها، فالتنمية والنهوض مطلوبان بالضرورة من خلال الجهد العربي الذاتي أولا لأننا بدون توفيق الأوضاع العربية اقتصاديا واجتماعيا وعلميا وتكنولوجيا مع شروط ومعطيات العالم الجديد، فان فجوة الفرق بيننا وبين الآخرين، ستصبح فلكية ومن الصعب ردمها، فالمنطق يفرض علينا بداية بذل كل جهد ومن ثم اللجوء إلى معونة أو مشاركة الآخرين إذا قضت الحاجة لأننا لا نستطيع بمقدار أو بأخر أن نواجه كل التحديات وكل مظاهر التخلف، وفي مطلق الأحوال لابد من توفر المناخات التالية المتمثلة في معطيات بناء نظام عربي:

اقتصادي- اجتماعي- تكنولوجي تعليمي – ثقافي كمتطلبات لجذب الاستثمار

إذا كنا نريد بناء ها النظام فما على العرب إلا بناء نظام اقتصادي إقليمي عربي جديد فالأخطار الكبيرة التي تتهدد حاضر العرب ومستقبلهم تحتم عليهم اتخاذ المبادرة ووضع رؤية عربية متكاملة تتضمن تصورا واضحا لمستقبل المنطقة ودور القوى الإقليمية فيها، وتحدد أساليب ووسائل إدارة العلاقات العربية مع بقية دول الإقليم ومع العلم الخارجي وتضمن دورا فالا للعرب في أي نظام إقليمي مستقبلي [15]خاصة وأن مؤسسات التعاون أو التكامل العربي لا تزال قائمة وحقق بعضها نجاحات ملفتة في مجالات نشاطها، وكانت المؤسسات المالية العربية ولا تزال من انجح الأجهزة في منظومة التعاون الإقليمي العربي وتشمل الصندوق العربي للإنماء للاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والمؤسسات العربية لضمان الاستثمار، والصندوق العربي للتعاون الفني مع أفريقيا، يضاف إلى هذه المؤسسات اتحادات عربية لمختلف المهن والصناعات والسياحة والتربية والثقافة والعلوم والعمل والنقل والمواصفات والمقاييس...الخ، إلا أن ضعف الإرادة السياسية وتدخل القوى الخارجية اضعف من هذا النظام. ومعنى ذلك أن إمكانية تقوية هذا النظام وتفعليه ليست محتملة فقط بل شبه مؤكدة.

ويبدو من الضروري الإيضاح بان الإرادة السياسية هي في حقيقة الأمر إرادة الحكومات لا الشعوب أخذا بعين الاعتبار طبيعة وواقع اغلب الأنظمة السياسية العربية، وبالرغم من تغيب إرادة الشعوب لا أن ذلك لا يعني أن هذه الشعوب ليست بقادرة في لحظة تاريخية على لوي اذرع الحكام وإعادة الأمور إلى نصابها وبناء على ذلك نرى أن بناء اقتصادي عربي إقليمي سيكون متوافقا مع هذه اللحظة التاريخية.

الصيغة المقترحة لتفعيل مناخ الاستثمار العربي والسوق العربية المشتركة كقاعدة للتكامل الاقتصادي العربي تتلخص عبر أربع متأنية:

المرحلة الأولى: هي منطقة التجارة العربية الحرّة (وقد قامت اعتباراً من 1/1/1998)و تتضمن الإزالة التدريجية-وضمن إطار زمني معين متفق عليه- لرسوم الجمركية، ورسوم المماثلة والقيود الإدارية والكمية والنقدية على التجارة في السلع بين الدول المنضمة إلى المنطقة.

المرحلة الثانية: مرحلة الاتحاد الجمركي العربي، وتتضمن بالإضافة إلى منطقة التجارة الحرة جدار جمركي موحد للدول العربية الأعضاء في مواجهة الدول غير

الأعضاء أي أن تصبح على سبيل المثال- الرسوم الجمركية التي تطبقها الدول الأعضاء على الاستيراد من غير الإعفاء متساوية.

المرحلة الثالثة: مرحلة السوق العربية المشتركة، وتتضمن بالإضافة إلى ما يتضمنه الاتحاد الجمركي، إطلاق حرية انتقال القوى العاملة والرساميل بين الدول الأعضاء كما تتضمن المرحلة إقامة نوع من التنسيق بين السياسات الاقتصادية.

المرحلة الرابعة: مرحلة الوحدة الاقتصادية العربية وتتضمن إضافة لما تتضمنه مرحلة السوق العربية المشركة إنشاء عملة واحدة كوسيلة للتداول وتوحيد للسياسات والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء.

إن نجاح العمل الاقتصادي وفق هذه الصيغة يتطلب بالضرورة مناخاً صحياً ومناسباً لتنشيط الاستثمار تتوفر فيه وله بعض الشروط وفق التالي:

تنشيط الاستثمار العربي في ضوء المستجدات الدولية

لقد أصبح واضحا بعد ما عرضناه بإيجاز أهمية الاستثمارات العربية، كما جذب الاستثمارات الأجنبية في خلق عناصر النمو الأساسية التي تحتاجها الدول العربية، أكثر من أي وقت مضى، لتجاوز مشكلاتها الاقتصادية ولمواجهة المستجدات والتحديات الاقتصادية الدولية والتي تفرض على الاقتصاديات العربية السير ضمن اتجاه وحيد لا بديل عنه، وهو إقامة السوق العربية المشتركة، هذه السوق التي تخلق الشروط الملائمة لانسياب السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأيدي العاملة بصورة حرة بدون أية عوائق أو حواجز مصطنعة والاستفادة من الموارد العربية بالدرجة الأولى سواء المالية أو المادية أو الخدمية في إقامة مشاريع مشتركة أو فردية ضمن محددات الجدوى الاقتصادية لكل بلد عربي دون أي تدخل غير اقتصادي-و هذا شرط هام-سوى بمنحها المزيد من التسهيلات والمزايا.

إن ذلك لن يتحقق بالنداءات القومية الحماسية، بل من خلال تطوير مناخ الاستثمار العربي وجعله في المستوى المنافس للمناطق الأخرى من العالم سواء من حيث الخدمات المالية والمصرفية والنقدية أو البنية التحتية بالإضافة إلى القوانين والتشريعات الاقتصادية والفرص الاستثمارية ذات الريعية[16].

و كما هو معلوم فان المناخ الاستثماري يتطلب جملة من المعطيات التي اهمها[17]:

1. معدل متزايد من النمو الاقتصادي كواحد من المؤشرات التي يسترد بها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
2. تحقيق المزيد من التوازن الداخلي، أي التقليل باستمرار من عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
3. تحقيق المزيد من التوازن الخارجي، أي نسبة عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي.
4. تراجع معدل التضخم كمؤشر للسياسة النقدية.
5. توفر المزيد من المؤسسات المالية المتطورة والمتنوعة وكذلك الأسواق المالية وأدواتها.

6. نظام للأسعار والأجور يعكس القيمة الحقيقة للسلع والخدمات.
7. نظام قانوني يحمي الملكية ويكفل احترام العقود.
8. أنظمة حكومية إدارية مستقرة وكفوءة واستقرار سياسي غير سكوني أو مصطنع.

إن أهمية الاستثمارات العربية البينية ودورها في خلق النمو الاقتصادي وسط المستجدات الاقتصادية العالمية تتطلب العمل في عدة محاور رئيسية وبصورة تكاملية ودون النظر لأية اعتبارات سياسية أو إقليمية قد تتعارض مع هذا العمل ومن بين اهم ما يجب التركيز عليه[18]:

1- تركيز الجهود العربية المبذولة لإيجاد المجال الاقتصادي الجديد الذي يوفر الطمأنينة والريعية لرأس المال العربي والأجنبي من خلال تطوير المؤسسات المالية والتشريعات الاقتصادية الملائمة وذلك لتطوير مسار اقتصادي عربي بالتوازي مع المسارات الوطنية.

2- استمرار خطوات الإصلاح الاقتصادي على المسارات الوطنية من خلال تحرير أسعار الصرف والسلع والخدمات والاستفادة من آلية السوق لخلق حركة نمو مستمرة ومتوازية.

3- إزالة جميع القيود المعرقلة لحركة الاستثمار من خلال فتح الأسواق العربية أمام منتجات المشاريع العربية ومعاملتها معاملة المنتجات المحلية.

4- تطوير وربط الأسواق المالية العربية وإلغاء القيود التي تحول دون تملك الأسهم والسندات من قبل المواطنين العرب.

5- تطوير مساهمة صناديق التنمية العربية والمصارف المشتركة والمؤسسات المالية المشتركة في تمويل الشركات العربية العامة والخاصة بدون تمييز.

6- تطوير الاتفاقية الموحدة الاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية من خلال النص على استحداث مفهوم المنتج العربي والشركة العربية التي يساهم فيها القطاع الخاص في الدول العربية.إناطة مهمة توثيق هذا النوع من الشركات بمحكمة الاستثمار العربية، وتخويل هذه الشركات إصدار الأسهم والسندات التي يمكن للقطاعات الخاصة من أفراد ومؤسسات ومصارف شرائها. إلغاء جميع النصوص التي تعطي الحق لكل دولة من اتخاذ إجراءات معينة ضد الاستثمارات العربية تنبع من مصالح سياسية أو اقتصادية بدعوى حماية المصلحة العامة وتغليب المصلحة القومية.

7- إحداث صناديق استثمار عربية تقوم بإدارة حافظات الأوراق المالية العربية نيابة عن صغار المستثمرين العرب الذين لا تمكنهم استثماراتهم ولا خبراتهم شراء وبيع الأوراق المالية بشروط جيدة وذلك انطلاقاً من أهمية تلك الصناديق في تعبئة المدخرات العربية للاستثمار في الوطن العربي.

8- الربط الكامل بين الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية وبين إستراتيجية السوق العربية المشتركة، ومن الطبيعي القول بأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى القائمة تعتبر مفصلاً أساسياً لهذا الرابط.

ترتيبات إعداد المناخ

و في محاولة لخلق آلية "الدمينو الجماعي" والتي يمكن تطويرها-فيما بعد- في اتجاه خطوات أخرى نضيف أبعاد إجرائية إلى الترتيبات، خطوات مثل[19]:

1- تشكيل أحزمة مانعة لحماية قطاعات اقتصادية بذاتها وفي مقدمتها يأتي قطاع البتروكيماويات والذي توسعت فيه وبإفراط الاقتصاديات العربية، ويمكن في هذه الحالة أن تتفق الدول العربية على عدم منح وارداتها من المنتجات البتروكيماوية أي مزايا تفضيلية وأن تعتمد بالتوازي إلى الإسراع في تحرير تجارة هذه المنتجات فيما بينها، في إطار نظام للحصص الإنتاجية يسمح بمواءمة قسمة التوزيع بين فائض العرض وفائض الطلب وفقاً للاحتياجات العربية، مع التشدد في سد منافذ الإغراق ومراقبة مساراتها الخلفية.

2- ربط المعونات والتسهيلات الائتمانية للدول الأخرى باستدراك شرطي يلزم هذه الدول بالتعاقد على مشترواتها وخدماتها من البلدان العربية طالما توفرت البدائل السلعية والخدمية عربياً.

3- إن الاقتراح الأكثر مرونة لتسريع وتأثر المبادلات العربية البينية هو القبول بتسوية المدفوعات بالعملات المحلية تمهيداً لخلق نظم متعددة الأطراف، وقد يكون للاقتراح محاذيره...إلا أنها محاذير مخففة في ظل الاتجاه العام للدول العربية بتبني سياسات نقدية ومالية لتثبيت سعر الصرف وللسيطرة على معدلات التضخم وعجز الموازنة.

ويمكن كذلك التحوط للمحاذير بالوصول إلى مذكرة تفاهم بين البنوك المركزية العربية تتبادل فيها الالتزامات بتحويل الأرصدة الدائمة في حساب المدفوعات التجارية العربية إلى مقابل بالعملات الصعبة في حالات ضرورة متفق عليها.

ولأننا على أرض الواقع فمن العبث أن نسدل ساتر التجاهل على مخاوف مشروعة قد تنتاب دولة عربية أو أخرى من الآثار الجانبية لتحرير التجارة، فلن تكتمل ترتيبات إعداد المناخ إلا بالمكاشفة بها ومداواتها، فهناك مخاوف تخص نظام التعويضات في وقت تمثل الرسوم الجمركية نسب لا ياستهان بها في هيكل الموارد السيادية لبعض الدول العربية، وهي مخاوف قد يخفت إلحاحها في ظل ترتيبات مقترحة مثل:

1- تخصيص جزء من المساعدات العربية- العربية لتنمية الموارد السيادية الأخرى للدول العربية الأكثر تضرراً مع منحها قروضاً ميسرة لإعادة التكييف الهيكلي.

2- منح الدول الأكثر تضرراً فترة سماح للتدرج المرحلي في خفض التعريفة الجمركية وبمعدلات استثنائية على وارداتها العربية.

هناك مخاوف أخرى تحوم حول إعادة توزيع الاستثمارات العربية لصالح الدول العربية الأكثر تطوراً، وهي مخاوف لها ما يبررها احتكاماً إلى رغبة رأس المال في التوطن داخل أسواق ناضجة نسبياً، وهي مخاوف قد تهدأ هواجسها بإعمال بعض الترتيبات المقترحة مثل:

1- تحول جزء من الفوائض الدائنة في ميزان المبادلات العربية- العربية إلى استثمارات مباشرة في البلدان العربية المدينة والأقل تطوراً.

2- منح الدول العربية الأقل تطوراً رخصة الاستباق الزمني بتحرير صادراتها إلى الأسواق العربية وهو حافز تحريضي قد يستقطب الاستثمارات العربية إلى هذه الدول

3- ضخ نسبة من المعونات والمنح العربية- العربية كاستثمارات مباشرة في مجال البنية الأساسية في الدول العربية الأقل تطوراً، وهي مقدمة طبيعية لدمج أسواق هذه الدول في منظومة السوق العربي الموسع، وفي خلفية الإسقاط تبقى دلالة المثال الموريتاني وبعض الأقطار العربية الأخرى...فهناك دول عربية لا تملك مرافق اتصال بجيرانها!

الهوامش:

[1]- راتب الشلاح: المستجدات الدولية و الاستثمارات العربية البنية(المؤتمر السابع لرجال الأعمال و المستثمرين العرب)، بيروت،1997.

[2]- نوال تطاوي: ندوة اتجاهات عولمة الاقتصاد و أثرها على الشركات و المؤسسات العربية، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،المنعقدة من :28-30، 1996.

[3]- نوال تطاوي، ذات المرجع.

[4]- احمد صقر عاشور: ندوة اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها على الشركات و المؤسسات العربية، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية لإدارية،المنعقدة من28 -30، 1996.

[5] - غازي الصوراني: البعد التاريخي و المعاصر للعولمة(القاهرة- مجلة الوحدة الاقتصادية العربية- جامعة الدول العربية، العدد20 لسنة 2000، ص93-120.

[6]- سمير مقدسي: التكامل الاقتصادي العربي و العولمة، القاهرة: مجلة شؤون عربية، عدد 103 أيلول 2000، ص:149-158.

[7]- عبد القادر زلزلة: العمل الاقتصادي العربي، المسيرة و التحديات، القاهرة، مجلة شؤون عربية، عدد101، آذار، 2000، ص:146-175.

[8]- سليمان المنذري: السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، القاهرة، مكتبة مدبولي،ص88، 1999.

[9]- محمد رأفت محمود: السوق العربية المشتركة و مستقبل الاقتصاد العربي، جامعة أسيوط، مركز دراسات المستقبل، أبحاث المؤتمر السنوي الثاني، المنعقد في 25-27/1997.

[10]- محمد إبراهيم منصور: السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي، جامعة أسيوط، مركز دراسات المستقبل، أبحاث المؤتمر السنوي الثاني، المنعقد في 25-27، 1997.

[11]-محمد جمال الدين البيومي، التعاون مع الاتحاد الأوربي و انعكاساته على الشركات و المؤسسات العربية، القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عولمة الاقتصاد و الإدارة العربية، ص:99-1997،114.

[12]المحرر الاقتصادي، بيروت- الكفاح العربي، عدد869، 1995.

[13]-جواد العناني: اقتصاديات التعليم و الإعداد والتكاليف من دراسة التعليم و التدريس وسوق العمل في الدول العربة،ندوة القاهرة،32-32 جانفي،ص:96، 1990.

[14]-عبد اللطيف محمود محمد:تحديات بناء البشر في الوطن العربي في القرن القادم، القاهرة:شؤون عربية، العدد1993،74،ص:80-114.

[15]- مهدي شحادة: العرب بين مطرقة المتوسطة وسندان الأوسطية، باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، الملف عدد 55/1997.

[16]-راتب الشلاح: المستجدات الدولية و الاستثمارات العربية البينية، المؤتمر السابع لرجال الأعمال و المستثمرين العرب، بيروتن1997.

[17]-حسن خربوش وباسم الحموي:الاستثمارات العربية في الخارج، القاهرة، مجلة بحوث اقتصادية، عدد 19، 2000، ص:5-36.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقرير القومي، القاهرة، 1997،ص:7-38

[18]- راتب الشلاح، ذات المرجع.

[19]رفعت لقوشة: داخلات أولية- السوق العربية المشتركة- و مستقبل الاقتصاد العربي،جامعة أسيوط، مركز دراسات المستقبل، المؤتمر الثاني،1997.